الأمم المتحدة S/2019/610

مجلس الأمن

Distr.: General
1 August 2019

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٩ موجهتان إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة

إلحاقاً برسائلي السابقة التي تضمنت الإشارة إلى تبعات الحصار والإجراءات غير القانونية والتمييزية المفروضة على دولة قطر منذ ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، بما فيها الرسالة المؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ (S/2018/562) التي تضمنت الإشارة إلى قرار محكمة العدل الدولية بتاريخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٨ الذي أصدرته بموجب النظام الأساسي للمحكمة بالموافقة على طلب دولة قطر باتخاذ تدابير مؤقتة ضد دولة الإمارات العربية المتحدة التي اتخذت إجراءات تمييزية بحق المواطنين القطريين في انتهاك للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وبناءً على تعليمات حكومتي، أكتب لكم بعد أن أصدرت محكمة العدل الدولية قرارا بتاريخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩ يقضي برفض طلب دولة الإمارات اتخاذ تدابير مؤقتة ضد دولة قطر في القضية المتعلقة بالإجراءات التمييزية التي قامت بها حكومة الإمارات العربية المتحدة ضد المواطنين القطريين، وذلك بتأييد ١٥ قاضيا.

وكانت الإمارات قد وجهت طلبا إلى محكمة العدل الدولية بتاريخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩ بأن تصدر لها أيضا تدابير مؤقتة بذريعة حماية حقوقها الإجرائية، مدعية أمام المحكمة بأن دولة قطر عملت على تصعيد وتفاقم هذا النزاع من خلال عدة أمور من بينها تحريك شكوى رسمية ضدها أمام لجنة مكافحة جميع أشكال التمييز العنصري في جنيف، والنشر المزعوم لأخبار مضللة عن الإمارات من خلال وسائل الإعلام في دولة قطر.

ويُعتبر القرار المشار إليه أعلاه، انتصارا قانونيا ودوليا آخر لدولة قطر رغم محاولات دول الحصار المتكررة إثبات عكس ذلك، إذ يأتي القرار تأكيدا لالتزام واحترام دولة قطر الكامل للأحكام والاتفاقيات والقانون الدولي كما عهدتموها، وإثباتا لوجاهة موقفها منذ بداية الأزمة، فقد تبين للمجتمع الدولي عدم صدق ادعاءات الإمارات منذ بداية الأزمة. كما يأتي القرار اعترافا بحقوق المتضررين القطريين جراء الحصار الجائر على دولة قطر وإنصافا لهم.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه حكومة دولة قطر حرصها على عدم التصعيد وتعزيز علاقات حسن الجوار مع جيرانها، وإيجاد حل للأزمة الخليجية الراهنة عبر اللجوء إلى طاولة الحوار، فإنها لن تتوانى عن حماية مصالح وحقوق مواطنيها والمقيمين فيها، وستستمر بالدفاع عنها بالطرق القانونية والإجراءات المتبعة دوليا.

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) علياء أحمد بن سيف **آل ثاني**
الممثلة الدائمة

050819 020819 19-13174 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق